إنجازات وزارة الاقتصاد الوطني 2020

فخامة السيد الرئيس
محمود عباس (أبو مازن)

دولة رئيس الوزراء

الدكتور محمد اشتية

استراتيجية التنمية الاقتصادية بالعناقيد

- نابلس، الخليل (عنقود صناعي)
- طوباس، جنين، طولكرم، قلقيلية، سلفيت (عنقود زراعي)
- رام اللّه والبيرة (عنقود تكنولوجي خدماتي)
- القدس (عنقود العاصمة)
- غزة (العناقيد الطويلة / متنوع)
- أريحا والاغوار، بيت لحم (عنقود سياحي)

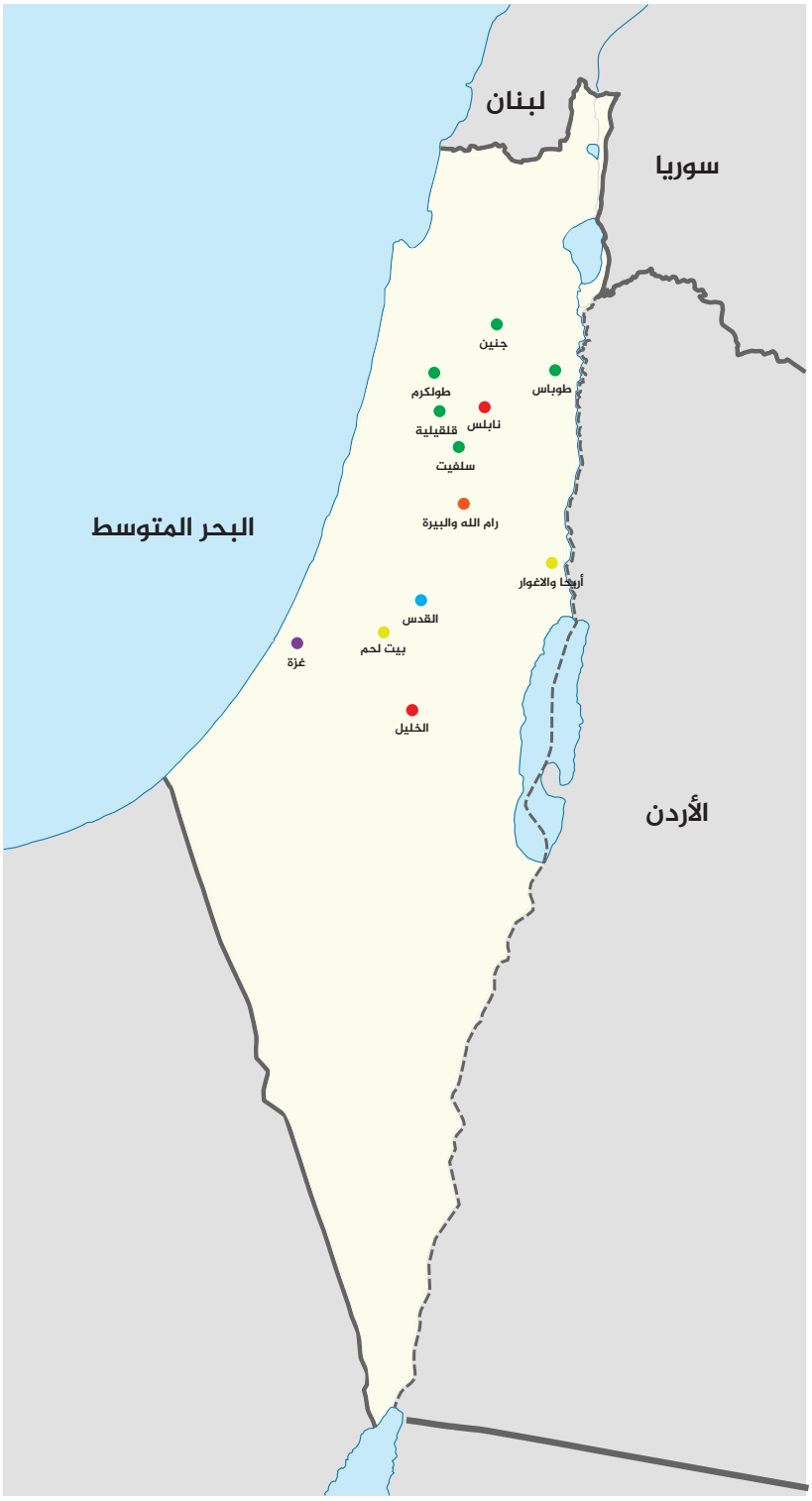

لقد كان العام 2020 إستثنائياً نظرا لحجم التحديات التي واجهتها دولة فلسطين ودول العالم أجمع نتيجة تفشي وباء كورونا (كوفيد19)، وما بدأ كحالة طوارئ صحية، فقد اتجه وبشكل متسارع نحو التحول إلى مأساة اقتصادية لها انعكاساتها المستقبلة، حيث اتجهت المؤشرات الاقتصادية للتهاوي وخاصة فيما يتعلق بالتشغيل وارتفاع نسب العاطلين عن العمل، وزيادة حدة الفقر، وانخفاض الناتج الإجمالي المحلي، علاوة على زيادة العجز في الموازنة. وفي الوقت الذي يشهد العالم هذا التهديد الوبائي، فإنه ليس التهديد الوحيد الذي يكافحه شعبنا الفلسطيني، حيث أضافت هذه الجائحة آثارا اقتصادية واجتماعية على ما يعانيه شعبنا جراء الاحتلال الاسرائيلي وممارساته الممنهجة في التنمية الاقتصادية في فلسطين من خلال إحكام السيطرة على الموارد الطبيعية ومصادرتها لصالح المشروع الاستيطاني الكولونيالي وجدار الضم والتوسع العنصري، وفرض القيود التعسفية والسياسات التمييزية على حركة البضائع والافراد، علاوة على فرض التغيرات الجيوسياسية و الالتفاف على المرجعيات والتشريعات الدولية من خلال انتهاكاته المستمرة لكافة الاتفاقيات الثنائية وقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي.

ورغم كافة التحديات، فقد نفذت وزارة الاقتصاد الوطني برامج الاستجابة السريعة للحد من الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، واستمرت في تنفيذ برنامجها التنموي وتقديم خدماتها لتحقيق أهدافها، وفقا للإستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني 2023–2021، والمتمثلة في الحد من التبعية والانفكاك الاقتصادي عن الجانب الإسرائيلي، من خلال تنويع الشركاء التجاريين على صعيد الصادرات و الواردات، بالإضافة إلى تطوير الصناعة الفلسطينية، وخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من خلال تنفيذ سياسة العناقيد الصناعية، وتحسين جودة وتنافسية المنتج الوطني ودخوله الأسواق المحلية والدولية. كما تعمل الوزارة على تحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار في فلسطين من خلال إصلاح البيئة التشريعية والتنظيمية، وحث الشباب على الريادة والإبداع.

يسرنا تقديم تقرير حول أبرز انجازات الوزارة والمؤسسات المسانده لها خلال عام 2020.

خالد عسيلي

وزير الاقتصاد الوطني

المدن الصناعية والمناطق

- جاري استكمال بناء وتطوير وتشغيل المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة في أريحا، بيت لحم، جنين، غزة، الخليل، وأخرى يتم التخطيط لإنشائها بما يتوافق وخطة التنمية بالعناقيد في جميع محافظات الوطن.
- بلغ عدد المشاريع الاستثمارية في جميع المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة 79 منشأة، بمعدل استثمار تصل قيمته إلى 158 مليون دولار، كما استثمرت الشركات المشغلة والمطورة ما يقارب 60 مليون دولار في المدن الصناعية كافة، هذا بالإضافة للاستثمار الحكومي والبالغ 35 مليون دولار.

مدينة غزة الصناعية:

- بلغ عدد المصانع والمنشآت العاملة في مدينة غزة الصناعية 51مصنعاً، وعدد عمالة حوالي 1800.
- تنفيذ مشروع توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية الممول عبر البنك الدولي و (IFC) بمبلغ 11 مليون دولار لدعم الصناعة بتخفيض كلفة الكهرباء واستدامتها، حيث سينتج المشروع قرابة 7.2 ميجا واط، على مساحة 23000 متر مربع.

- تم إنجاز منحة الاتحاد الأوروبي الخاصة بإعادة تطوير وتأهيل البنية التحتية بقيمة (2.5 مليون دولار)، وجاري استكمال إجراءات تنفيذ منحة الاتحاد الأوروبي لاستقطاب مستثمرين جدد، بقيمة 9 مليون يورو كحوافز مالية للمدن الصناعية العاملة.

مدينة بيت لحم الصناعية:

- وصل عدد المصانع العاملة 14 مصنعاً بالإضافة إلى 25 عقد استئجار، وقد وصل عدد العاملين 370عاملاً.
- تم تشغيل كامل المرحلة الأولى على مساحة 40 دونم، ويجري تطوير المرحلة الثانية منها على مساحة 53 دونم حيث تم انجاز 60٪ من التطوير.

منطقة جنين الصناعية الحرة:

تمّ إنجاز ما نسبته 33٪ بكلفة حوالي 7 مليون يورو من أعمال البنية التحتية الخارجية والداخلية للمرحلة الأولى من المشروع من أصل حوالي 23 مليون يورو.

تم الحصول على 4 مليون يورو كمنحة إضافية من ألمانيا لاستكمال تمويل أعمال البنى التحتية.

متوقع البدء ببناء أول مصنع في منطقة جنين الصناعية الحرة في شهر حزيران 2022.

مدينة أريحا الصناعية الزراعية:

- وصل عدد المصانع العاملة 16 مصنعاً، بالإضافة إلى 32 عقد استئجار، ووصل عدد العمالة المباشرة 148عاملاً.

- تم افتتاح 3 مصانع جديدة (مصنع سنقرط للمواد الغذائية بحجم استثمار 750 ألف دولار، مصنع البتراء للزجاج بحجم استثمار 5 مليون دولار، ومصنع اليسون للصناعات الدوائية بحجم استثمار 350 ألف دولار).

- بلغ عدد المنتجات للمصانع العاملة في المدينة الصناعية للسوق المحلي حوالي 40 منتج.

- تم تركيب وتشغيل نظام توليد كهرباء بالطاقة الشمسية لتوليد حوالي 2 ميجا واط كهرباء على مساحة 2600 متر مربع بمنحة من اليابان عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.
- تم إنشاء طابقين على مساحة 2000 متر مربع لاحتواء مركز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (JAIP TECH) ومركز للفحوصات والأبحاث الوطنية لخدمة المستثمرين الصناعيين في فلسطين، بمنحة من اليابان عبر برنامج الامم المتحدة الإنمائي UNDP.

- تم صرف عدد 2 قروض ميسرة من برنامج الإقراض الميسر J-FAST للمصانع بالمدينة الصناعية وهي (سوليد للتجارة العامة بقيمة 628 ألف دولار، أليسون للصناعات الدوائية بقيمة 690 ألف دولار)، وجاري العمل لصرف ما يقارب 707 ألف دولار لشركة سنقرط للصناعات الغذائية.

- تم وقف التعديات على أرض مدينة أريحا الصناعية، وتم تسجيل كامل الأرض (طابو) باسم الحكومة الفلسطينية لصالح هيئة المدن الصناعية.
- تم إنشاء خط ناقل لمياه الشرب بطول 7 كيلو متر لتزويد المدينة الصناعية بـ 600 متر مكعب يومياً، بتمويل من اليابان عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ويجري حفر بئر عميق لإنتاج 4000 متر مكعب يومياً.

تسجيل الشركات

- تم انجاز المسودة النهائية لمشروع قانون الشركات الجديد، هذا القانون الحديث والعصري، والذي سيساهم في إحداث نقلة نوعية في بيئة الاستثمار في فلسطين، إضافة لتحسين مرتبة فلسطين ضمن تقرير البنك الدولي حول بيئة الإعمال، وقد تم رفع مسودة مشروع القانون لمجلس الوزراء.
- تسهيل تمويل الشركات غير الربحية بقيمة تزيد عن 40 مليون دولار تركزت في قطاعات التنمية الاجتماعية والصحة والتعليم والزراعة والمرأة وغيرها من المجالات التنموية.

- انجاز نظام جديد للشركات غير الربحية البالغ عددها نحو 300 شركة، يتضمن شروط رقابة وتدقيق ومعايير واضحة ومحددة لضمان انسجام الأهداف التنموية للشركات مع المصلحة والخطط الوطنية.
- تطوير النظام الموحد الخاص بتسجيل الشركات الهادف إلى تسهيل وتسريع اجراءات تسجيل الشركات.

تصويب أوضاع الشركات غير الربحية (300 شركة).

- تصويب أوضاع الشركات المساهمة والعادية (4000 شركة)، إضافة لأرشفة ملفات الشركات المتراكمة (4500 شركة).

العمل على تحديث دليل خدمات الجمهور، وذلك بهدف التسهيل على الجمهور والمراجعين التعامل مع الخدمات التي تقدمها الوزارة.

- الإعفاء من كافة الرسوم المتعلقة بتسجيل الشركات وذلك من اجل تحفيز الاستثمار خلال جائحة كورونا.

- عقد اجتماعات الهيئات العامة للشركات المساهمة العامة وفق إجراءات السلامة العامة المعتمدة، حيث توزيع إرباح بما يزيد عن 130 مليون دولار أمريكي، استفاد منها أكثر من 46 ألف مساهم، وساهم ذلك في توفير سيولة مالية في السوق الفلسطيني خلال جائحة كورونا.

- تبسيط الإجراءات الخاصة بالشركات من خلال تنفيذ المعاملات عبر البريد الالكتروني.
- ارتفع عدد الشركات المسجلة خلال عام 2020 بنسبة ٪7.4 مقارنة مع العام 2019، حيث تم تسجيل 1921 شركة جديدة مقابل 1779 شركة في العام 2019، في حين ارتفع رأس مال الشركات الجديدة المسجلة بنسبة ٪15.6، ليبلغ 334.7 مليون دولار أمريكي في العام 2020 مقابل 282.6 مليون دولار في العام 2019.على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة بسبب جائحة كورونا، والانتهاكات الإسرائيلية وخصوصاً أزمة المقاصة.
- تسجيل 2284 تاجر جديد خلال العام 2020، وبتراجع بنسبة ٪56.3 مقارنة مع العام 2019، ضمن السجل التجاري.

عدد الشركات الجديدة المسجلة خلال عام 2020 حسب الشهر

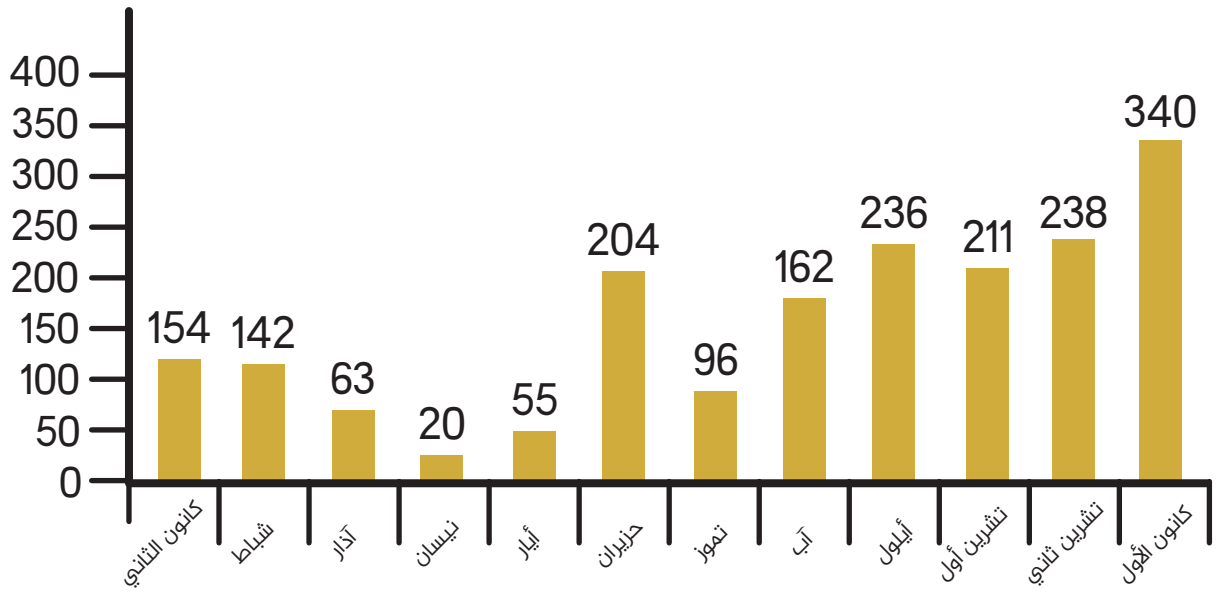

الملكية الفكرية

سجلت وزارة الاقتصاد الوطني 7 براءات اختراع جديدة خلال العام 2020، في مجالات توفير الوقود والتحكم بالإشارة الضوئية والتغليف الأوتوماتيكية واستخراج عجائن الورق من سعف النخيل، والتقييم الأوراق المرسومة يدويا وآلة الحركة الدائبة ونظام فصل المقصورات.

الرقم	المخترع	الاختراع
1	جمال عبد اللّه حنفي أبو شامه	جهاز توفير الوقود يساعد على تقليل استخدام الوقود بواقع ١ لتر/ ١٠٠ كم
2	طارق محمود إبراهيم سعادة	استخراج عجائن الورق من سعف النخل باستخدام الحرارة بالضغط العالي
3	عاطف عبد الرحمن عاطف شكوكاني	جهاز ونظام تحكم بالإشارات الضوئية، وإرسال تحذيرات للمركبات في حالات الطوارئ
4	عناد صالح أحمد حيساوي	الكشف بآلات التغليف الأوتوماتيكية لتغليف مواد غذائية مغطاه بطبقة خارجية لينة
5	يوسف جاد اللّه يوسف جاد اللّه	نظام لفصل واحدة أو أكثر من المقصورات المرفقة بمركبة مائية استجابة لحدث مكتشف
6	عز الدين عاطف محمد طيطي	منهجية جديدة ومبتكرة وآلية لتقييم الأوراق المرسومة يدويا
7	رمضان شوكت سروات علي عمران زيادة	آلة الحركة الدائبة (دائمة الحركة)، (ذاتية الحركة)

- بلغ مجموع الخدمات التي تم تقديمها من قبل الإدارة العامة للملكية الفكرية خلال العام 2020 حوالي 9173 خدمة، في حين بلغت إيراداتها جراء تقديم خدمات الملكية الفكرية ما يقارب 1.04 مليون شيقل.
- تم إيداع خلال العام 2020 ما يقارب من 2097 علامة تجارية، في حين تم تسجيل 1833 علامة تجارية في نفس العام، ليرتفع عدد العلامات المسجلة حتى نهاية العام الماضي نحو 40 ألف علامة تجارية، كما تم تسجيل 20 رسم ونموذج صناعي

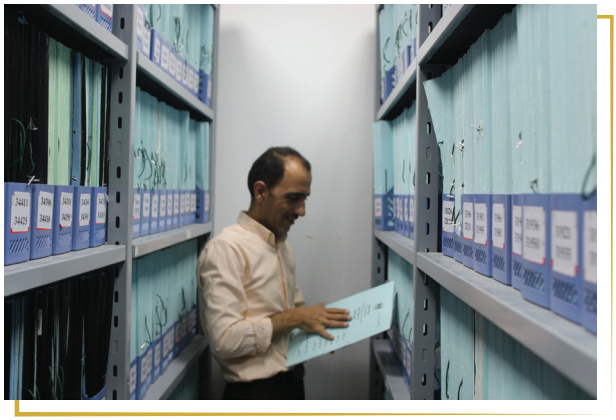

- تحديث وتطوير القوانين والأنظمة الفلسطينية الخاصة بالملكية الصناعية والانتهاء من مسودة قانون الملكية الصناعية.
- إطلاق سجل وكلاء حقوق الملكية الفكرية والذي متوقع أن يتم من خلاله ترخيص واعتماد 20 مؤسسة متخصصة في مجال تسجيل حقوق الملكية الفكرية.
- تقديم عدد جديد من الخدمات الكترونية.

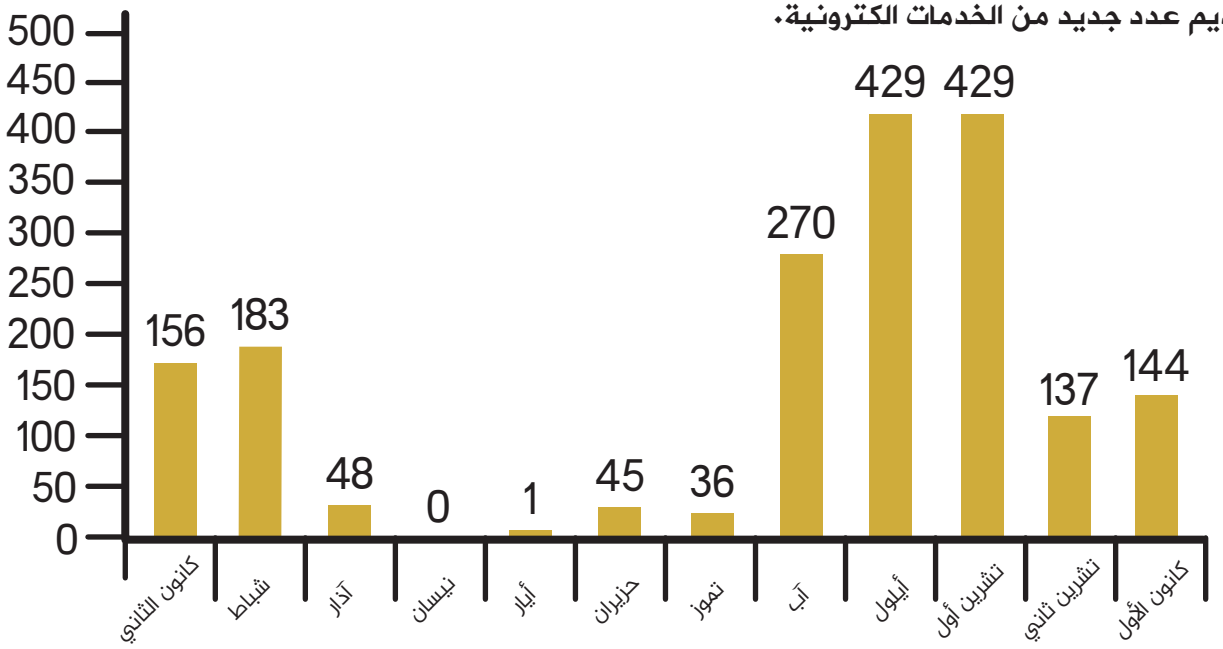

تشجيع الاستثمار

- إقرار عقد حزمة حوافز لغايات تشجيع الاستثمار في منطقة الأغوار والمناطق المسماة (ج) خلال جلسة مجلس الوزراء رقم (61) بتاريخ 15 حزيران 2020.

- تمديد العمل بعقد حوافز للمشاريع الإستثمارية في المدن والمناطق الصناعية الحره.
- تمديد العمل بعقد حوافز لتشجيع الإستثمار في مشاريع تكنولوجيا المعلومات.
- تحويل معظم نشاطات وأعمال الهيئة إلى نظام الإلكتروني من تقديم طلبات والتواصل مع المستثمرين.

- نفذت الهيئة مسح إلكتروني شامل للمشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار للإطلاع على إحتياجاتهم وأوضاعهم والصعوبات التي تواجه المشاريع للتطور والتنمية في ظل الجائحة.

1.تطوير البنية التحتية الصناعية ودعم المنشآت الصغيلرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

- تم إطلاق العمل بالعناقيد الصناعية للنهوض بالقطاع الصناعي في محافظتي الخليل ونابلس، حيث يبلغ حجم المشاريع التطويرية للعنقود الصناعي في المحافظتين ما قيمته نحو ١٠١٥ مليار دولار امريكي، بحيث يتم تنفيذ هذه المشاريع على مدار خمس سنوات.
- تهدف الخطة العنقودية إلى تعزيز تنافسية القطاعات والمنشآت الصناعية، والقدرات الإنتاجية والتصديرية، وتطوير المنتجات الفلسطينية وزيادة حصتها محلياً وعالميا، وترويج "صنع في فلسطين"، والاستثمار في الرأسمال البشري وزيادة الإنتاجية لتحسين الأداء، وتحسين البيئة الممكنة للأعمال وترويج الاستثمار في القطاعات الصناعية ذات الأولوية، وتطوير البنية التحتية للصناعة والخدمات المرتبطة بها من خلال تطوير وإنشاء المدن الصناعية والاقتصادية التنموية، ودعم وتطوير الريادية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وخاصة للنساء والشباب، وتطوير البينة التحتية للجودة، ودعم الابتكار في القطاع الصناعي.

دعم المنتج الوطني وتعزيز التنافسية

وزارة الاقتصاد الوطني

بمنتج بلادك
بتشغل ولادك

1 نوفمبر

اليوم الوطني للمنتج الفلسطيني

- تنفيذ فعاليات يوم المنتج الوطني في الأول من تشرين الثاني، وشملت هذه الفعاليات العديد من الأنشطة الإعلامية والتثقيفية، وإعلان بيان صحفي مشترك ما بين وزارة الاقتصاد الوطني والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول المنتج الوطني، إضافة لتنفيذ عدد من المعارض للمنتجات الوطنية.

- توجيه جزء من المشاريع التطويرية نحو القطاع الصناعي الفلسطيني، وابرز هذه المشاريع:

تطوير خدمات الأعمال بدعم من جايكا وذلك بهدف بناء القدرات في القطاعي العام والخاص في عدة مجالات، للمساهمة في تطوير الصناعات الفلسطينية، سواء كان في الإنتاج او التخطيط او التسويق، ويستمر من ٢٠١٩-٢٠٢٢ بتكلفة تصل إلى ٣٠٥ مليون دولار بالإضافة إلى مكونات تعلق بالبيئة التحتية للمدن الصناعية والمناطق الحرة مجتمعة.

- تطوير سلسلة القيمة في صناعة الأحذية والجلود في الخليل، بالشراكة مع اليونيدو، واتحاد الصناعات الجلدية وغرفة تجارة وصناعة الخليل وبتمويل ايطالي، وبتمويل ايطالي مما ادى الى عضوية فلسطين في الاتحاد العربي للجلود، وتوج هذا المشروع بالوصول الى ماركة فلسطينية للصناعات الجلدية موجهه للتصدير سميت – ليبرا Libra– والتي اعتمدت على تصاميم فلسطينية بجودة عالية، بتكلفة 500000 يورو.

- إنشاء مركز إبداعي لتصميم الأزياء والملابس، في شمال المحافظات الشمالية ومقره جنين، بالشراكة مع يونيدو والقطاع الخاص والأكاديمي بتكلفة تصل إلى 446000 دولار خلال الفترة 2020–2019.

- إنشاء مركز إبداع فلسطين لتطوير المنتجات الصناعية بالشراكة ما بين الوزارة واليونيدو والحديقة التكنولوجية، وذلك لخدمة كافة القطاعات الصناعية، 100 ألف يورو بمساهمة 50٪ من منظمة اليونيدو بالشراكة مع الوزارة و 50٪ من الحديقة التكنولوجية 2019-2018.
- إطلاق برنامج دعم الطاقة في الصناعات الفلسطينية من خلال مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي ومنفذ من منظمة اليونيدو بالشراكة مع الوزارة والتنسيق مع الجهات المختلفة بما فيها سلطة الطاقة في شقي الوطن بقيمة 6 مليون يورو للفترة 2023-2020.

- برنامج المنحة الفرنسية في العام 2010 بمبلغ 5 ملايين يورو، وتم تجديدها ثلاث مرات متتالية في الأعوام 2012 و 2015 و 2018، ليصل رصيد المنحة بمجملها إلى 20 مليون يورو.

- استفاد 35 مشروع صناعي من هذه المنحة لغاية الآن، سواء بالتوسع الاستثماري أو بزيادة الإنتاج أو التصدير، من خلال منحة قدرها 35٪ من التمويل لكل شركة / مشروع فلسطيني مؤهل لشراء المعدات أو الخدمات الفرنسية باستثناء منطقة بيت لحم الصناعية ومحافظات غزة التي يمكن أن يصل فيها سقف تمويل شراء المعدات أو الخدمات الفرنسية للمشاريع الفلسطينية إلى 50٪ بواقع مليون يورو.
- مشروع تحديث الصناعة الفلسطينية بميزانية 5 مليون يورو بدعم مقدم من الوكالة الفرنسية خلال الفترة 2015–2020، حيث تم العمل على تحديث 65 منشأة صناعية في مجال الجودة وتحسين الإنتاجية ونقل المعرفة والتكنولوجيا ودعم الصادرات، وإقامة مركز التعبئة والتغليف الفلسطيني الذي سوف يساعد في تطوير صناعة التعبئة وتطوير التعليمات الفنية الخاصة بها، إضافة لتنفيذ المسح الصناعي للمنشآت الصناعية من قبل جهاز الإحصاء المركزي لصالح وزارة الاقتصاد الوطني.

القنصل الفرنسي العام في القدس رنيه تروكاز خلال تسليمه معدات لمكافحة كورونا

- مشروع سويتش ميد المموّل من قبل الاتحاد الأوروبي حول تعزيز قدرات المنشآت الصناعية في الإنتاج النظيف وكفاءة استخدام الطاقة وبتنفيذ من اليونيدو.

- خلال جائحة كورونا، وضمن التدخلات العاجلة لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تم العمل على الاتي:

تلبية لاحتياجات ومستلزمات القطاع الصحي خاصة في مجالات (الكمامات، اللباس الواقي، المعقمات) تم تسهيل تشغيل حوالي 53 مصنعاً يقوم بإنتاج هذه الاحتياجات وفقاً للتدابير الصحية المعمول بها، بالإضافة إلى استمرار عمل قطاعات الصناعات الغذائية والأدوية، كما تم إعادة تأهيل عدد من مشاغل الخياطة لإنتاج المستلزمات الصحية وفق المواصفة الفلسطينية وتم منحهم رخص للتشغيل بشكل عاجل.

- تسهيل إدخال المواد الخام للصناعات الوطنية حيث تم مخاطبة الدول للاستيراد الاستثنائي لمواد خام لدولة فلسطين ضمن ظروف الجائحة الصحية خاصة مادة الكحول.
- إعفاء مادة الكحول من الضريبة شريطة استخدامها في تصنيع المعقمات.
- تمديد مدة صلاحية بعض منتجات الألبان خلال فترة الطوارئ الراهنة لتمكين المصانع والشركات الوطنية من استيعاب الحليب المنتج من المزارع الفلسطينية.

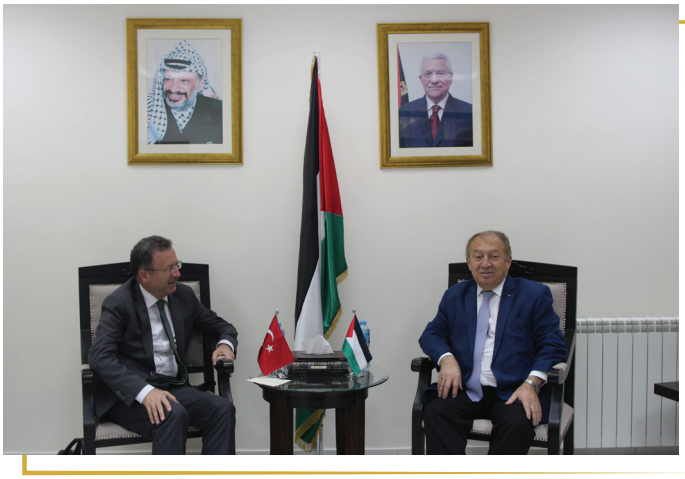

- توقيع إتفاقية دعم القطاع السياحي في القدس بين الوزارة والكومسيك والبالغ قيمتها 590,000 دولار أمريكي، وتم لغاية تاريخ اليوم تنفيذ المرحلة الأولى والثانية من المشروع المكون من 8 مراحل.
- جاري العمل حالياً على حزمة مشاريع لدعم المؤسسات المقدسية والمقدم من الكومسيك بمبلغ إجمالي قيمته 320,000 دولار مقسمة على أربعة مشاريع قيمة كل مشروع منها 80,000 دولار في المرحلة الأولى.

- تحويل الدعم الفرنسي بقيمة مليون يورو لمجابهة الجائحة الصحية ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال المستلزمات الصحية والوقائية.
- تحويل الدعم المقدم من البنك الدولي بقيمة مليون دولار لصالح المنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة التي تضررت من الجائحة.
- تشبيك المشترين المحليين في سلسلة التوريد العالمية لمنتجات الحماية الشخصية للقطاعات الصحية والأمنية.
- توجيه مركز تصميم الأزياء قيد التجهيز في شمال الضفة الغربية المدعوم من اليابان وبدعم فني من اليونيدو، لعمل القطاعات الصناعية ذات العلاقة بإنتاج معدات الحماية وتوفير الفرص للتشغيل والوصول الى تلبية الطلب محلياً وكذلك تصدير الفائض دولياً.
- طلب والبدء بتوريد معدات خاصة بفحص الغذاء سوف يتم توفيرها لمختبرات وزارة الصحة للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي ضمن برنامج مشترك مع وزارة الاقتصاد وبدعم من اليونيدو.
- تحويل الدعم المقدم من الألمان لصالح انشاء مختبر فحص كوفيد19 في محافظة طولكرم.
- تنفيذ مسح في محافظات الوطن يستهدف إلى التعرف على احتياجات المنشآت الاقتصادية لتطوير تعريف موحد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وتطوير إطار سياساتي لبرامج الدعم والحوافز لهذه المنشآت لتسهيل تنظيم هذا القطاع.

عدد المصانع المرخصة خلال عام 2020 حسب الشهر

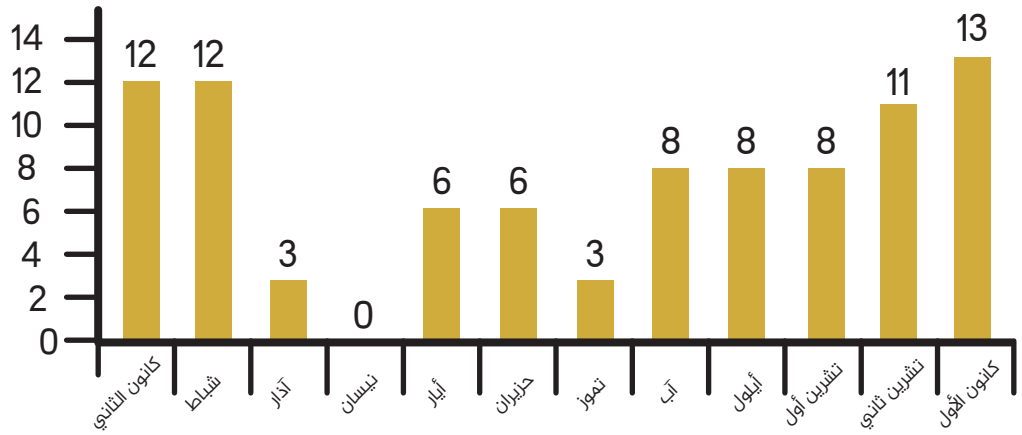

2.تطوير البنية التحتية للجودة

المواصفات والمقاييس

- في مجال إعداد المواصفات الفلسطينية: تم إعداد واعتماد (125) مواصفة فلسطينية جديدة، كما تم تحديث (55) مواصفة فلسطينية ليصبح المجموع (180)، بالإضافة إلى ذلك يوجد عدد من المواصفات الفلسطينية في مراحل الدراسة والإعداد تمهيداً لاعتمادها كمواصفات فلسطينية. وبذلك أصبح مجموع ما تم اعتماده من مواصفات حوالي (4400) مواصفة.

- في مجال إصدار التعليمات الفنية الإلزامية: والتي تهدف إلى حماية المستهلك وتوفير مرجعيات فنية للجهات الرقابية فقد تم اعتماد عدد (9) تعليم فني إلزامي جديد، وبذلك أصبح مجموع ما تم إصداره حتى الآن (93) تعليم فني.
- في مجال منح الشهادات: بلغ عدد الشهادات الجديدة الممنوحة في مجال الجودة والإشراف والحلال والمنتجات الامنة (22)، وبلغ عدد الشهادات التي تم متابعتها في مجال الجودة والإشراف والحلال (116)، وتجميد (9) شهادات، وسحب عدد (2) شهادة، وبذلك أصبح مجموع الشركات والمصانع المتابعة من قبل المؤسسة لغايات علامة الجودة والإشراف الفلسطينية وعلامة الحلال (340) منشأة و (10) شهادات في مجال مطابقة الصادرات.

- في مجال مجلس الجودة الفلسطيني: تم عقد (12) اجتماع لمجلس الجودة والحلال الفلسطيني وقد تم منح (20) شهادات جديدة، وكذلك مناقشة وتجديد (147) شهادة.
- في مجال خدمات الفحص والمطابقة: تم إجراء (560) فحص فني لغايات منح الشهادات والمطابقة لمنتجات وطنية حاصلة على علامات المؤسسة " جودة – اشراف " في مختلف القطاعات، (460) معاملة لغايات الاستيراد، وتنفيذ (676) فحص تشغيلي للمصاعد والأنظمة التشغيلية الأخرى، والمصادقة على (850) بطاقة بيان، كما تم المشاركة في (140) لجنة فنية للعطاءات الحكومية وتم منح (429) شهادة مطابقة، كما تم تشغيل مختبر الأحذية واجراء حوالي (18) فحص وتشغيل مختبر الاسمنت وإجراء (52) فحص.

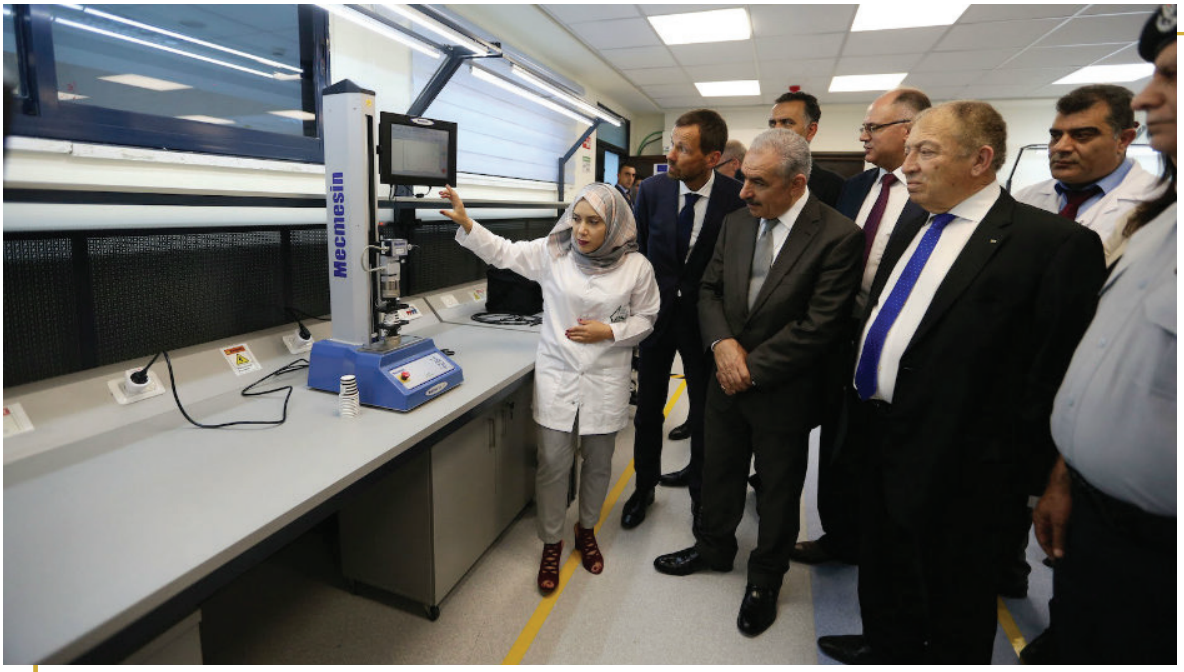

- في مجال القياس الوطني (المعايرة): فقد تم معايرة (880) جهاز في مجال المعايرة الصناعية للمصانع والمختبرات، و(3755) جهاز تم التحقق منها في الأسواق حسب المجالات المطبقة مثل:(موازين ذهب، مضخات وقود، الموازين التجارية).
- في مجال المشاريع والعلاقات الدولية والمعلومات: واصلت المؤسسة التعاون مع المنظمات والهيئات الإقليمية والعربية والدولية وشاركت في بعض اجتماعاتها، كما شاركت المؤسسة في العديد من المؤتمرات والندوات العلمية والدورات التدريبية وورش العمل والرد على (1064) طلب معلومات وبيع (145) مواصفة.

في مجال التدريب والتأهيل (مركز التدريب): شاركت المؤسسة في (32) دورة تدريبية داخلية وخارجية عبر تقنية الزوم خلال عام (2020)، ونظمت المؤسسة خلال العام (23) دورات تدريبية حيث تم تدريب (174) موظف.

دور المؤسسة خلال الجائحة

- بادرت مؤسسة المواصفات والمقاييس بتطوير مواصفة اللباس الواقي والكمامات والمعقمات بما يلائم المواصفات الدولية والإقليمية وبدأت بفحص المنتجات المحلية في المختبرات الوطنية التابعة لها حسب ما هو مبين أدناه فحص وتقييم المنتجات المستخدمة في مكافحة فايروس كوفيد 19.

- تم تقييم (1340) منتج محلي ومستوردة في مجال الالبسة الواقية والكمامات، حيث تم فحصها وملائمة مدى مطابقتها للمواصفات والمقاييس، وتم اعتماد (20) منتج من الباس الواقي، واعتماد (16) منتج للكمامات للاستخدام الصحي الوحيد، واعتماد (18) منتجين للكمامات للاستخدام العام الوحيد واعتماد (23) منتج للكمامات للاستخدام العام المتكرر، والتي زودت السوق الفلسطيني باحتياجاته وكذلك تصدير جزء من منتجاتهم للأسواق الخارجية.

- في مجال تكنولوجيا المعلومات: تم البدء بالعمل ب (35) خدمة إلكترونية والربط مع الحكومة الإلكترونية (حكومتي) ومجلس الوزراء، ضمن جميع مجالات تطوير عناصر البنية التحتية للجودة.

أجهزة التنفس الصناعي.

تم تقييم (8) نماذج لأجهزة التنفس الصناعي وبالتعاون مع وزارة الصحة، حيث ان عملية التقييم مستمرة للتحقق من مدى ملائمة النماذج للاستخدام، مع العلم بانه تم الموافقة المبدئية على النموذج المقدم من جامعة القدس واخر مقدم من جامعة فلسطين التقنية.

أجهزة التعقيم والفلترة

تم تقييم (4) نماذج لأجهزة التعقيم والفلترة مع العلم بان عملية التقييم مستمرة للتحقق من مدى ملائمة النماذج للاستخدام ومطابقتها للمواصفات والمقاييس العالمية، مع العلم بأنه تم الموافقة على نموذج واحد منها.

3.الحد من التبعية وتحقيق الانفكاك الاقتصادي

تسهيل التجارة

- خلال العام 2020 تمت المصادقة على 3125 شهادة منشأ، وبتراجع بنسبة 36.3٪ مقارنه مع العام 2019، كما تراجعت قيمة شهادات المنشأ بنسبة 10.8٪ في العام 2020 مقارنة مع العام السابق، حيث بلغت 105.2 مليون دولار أمريكي.

- بخصوص رخص الاستيراد خلال العام 2020 تم إصدار على 18672 رخصة استيراد، وبتراجع بنسبة 15.7٪ مقارنه مع العام 2019، كما تراجعت قيمة رخص الاستيراد الصادرة بنسبة 10.8٪ في العام 2020 مقارنة مع العام السابق، حيث بلغت 2311.9 مليون دولار أمريكي.
- بذلت جهود حثيثة من اجل توسيع الأسواق الخارجية للمنتجات الفلسطينية من جهة وفتح وتشجيع الاستيراد المباشر من جهة أخرى، وابرز هذه الدول اندونيسيا، العراق، الأردن.

- عقد اجتماع اللجنة الفلسطينية التركية وتم زيادة حصة الكوتا للتمور مع الجانب التركي لتصل إلى ثلاثة آلاف طن سنويا، وتم بحث إعفاء قائمة سلعية للصادرات الزراعية، واعتماد قواعد المنشأ الأوروبية في التجارة مع تركيا الأمر الذي سيسهل عملية التبادل التجاري بين البلدين.
- إطلاق جائزة المصدر الفلسطيني للعام 2018.
- خلال جائحة كورونا ومن اجل ضمان توفر السلع في السوق الفلسطيني، تم العمل على تسهيل المعاملات التجارية من خلال مواقع الكترونية، إضافة للسماح باستيراد السلع ضمن الكوتا وهي عبارة عن سلع غذائية متنوعة تلبي احتياج السوق من هذه الأصناف معفاه من الجمارك.

عدد شهادات المنشأ الصادرة خلال عام 2020 حسب الشهر

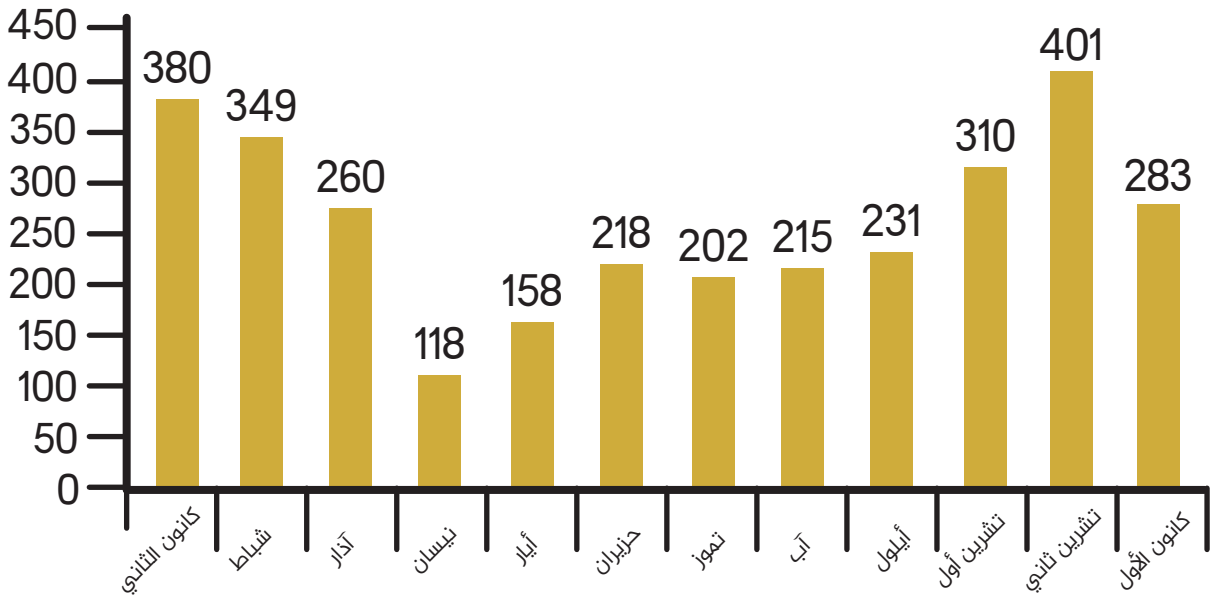

النشاط	النتائج	الأثر
المشاركة الفاعلة في أعمال اللجنة الاقتصادية الفلسطينية التركية المشتركة	التفاوض على إدخال المنتجات الزراعية، والزراعية المصنعة إلى تركيا دون رسوم جمركية. رفع كوتة إعفاء التمور الفلسطينية للسوق التركية من ألف طن إلى ثلاثة آلاف طن.	زيادة نفاذ الصادرات الفلسطينية للسوق التركي والحصول على إعفاءات للصادرات الفلسطينية.
المشاركة الفاعلة في أعمال اللجنة الأوروبية الفلسطينية المشتركة.	متابعة حزمة الاجراءات لتسهيل التجارة والتي تم اقرارها في المؤتمر الوزاري لدول الحوض المتوسط	تسهيل وزيادة حجم التجارة بين البلدين.
إعداد قوائم سلعية فلسطينية قابلة للتصدير الى كل من أندونيسيا، ماليزيا، الجزائر.	الانتهاء من تحضير القوائم ذات القدرة التصديرية بعد التشاور مع القطاع الخاص الفلسطيني.	تسهيل دخول المنتجات الفلسطينية للأسواق المستهدفة.
عقد اجتماعات لجنة الكوتا.	توزيع الكميات من السلع والمنتجات ضمن قوائم الكوتا على المستوردين	زيادة الاستيراد المباشر
استلام المعاملات التجارية عبر البريد الالكتروني تم استحداثه نتيجة للجائحة ومتابعة الاجراءات الكترونياً.	موقع الكتروني لاستلام كافة الوثائق اللازمة للتجارة.	تخفيف أثار الأغلاق على التجار.
الحفاظ على استمرار تقديم خدمات الادارة من خلال دوام موظفيها سواء كانوا في مقر الوزارة او عن بعد من خلال عملهم من المنزل وفي كل الاوقات.	تقديم كافة الخدمات المتعلقة بمهام الإدارة.	
تقديم مقترح مشروع للكومسيك بعنوان ملائمة المواصفات الفلسطينية مع مواصفات كل من الأردن والسعودية لثلاث قطاعات فلسطينية تصديرية.	بانتظار موافقة الكومسيك	زيادة نفاذ الصادرات الفلسطينية للأسواق المستهدف من خلال تقليل العقبات على المصدرين
المشاركة الفاعلة في لجنة التنفيذ والمتابعة التابعة لجامعة الدول العربية.	عكس السياسات والمصالح التجارية الفلسطينية في اجتماعات جامعة الدول العربية	متابعة كل ما يطرأ على صعيد السياسة التجارية بين الدول العربية
إعداد التقرير الدوري الخاص بالتجارة لجامعة الدول العربية.	تقرير دوري معد	إعداد ما يلزم للمضي قدماً في عملية تسهيل التجارة مع الدول العربية

تنظيم السوق الفلسطيني وحماية المستهلك

- ضبطت طواقم حماية المستهلك وبالتعاون مع شركائها في المؤسسات الحكومية والأمنية، 1291 طن منتجات مخالفة ومهربة خلال العام الماضي، أغلبها منتجات غير وطنية تنوعت بين مواد غذائية ومعقمات وكمامات وكهربائيات ومستحضرات التجميل غير مطابقة للمواصفة الفلسطينية إضافة إلى ألعاب أطفال ممنوعة من التسويق.

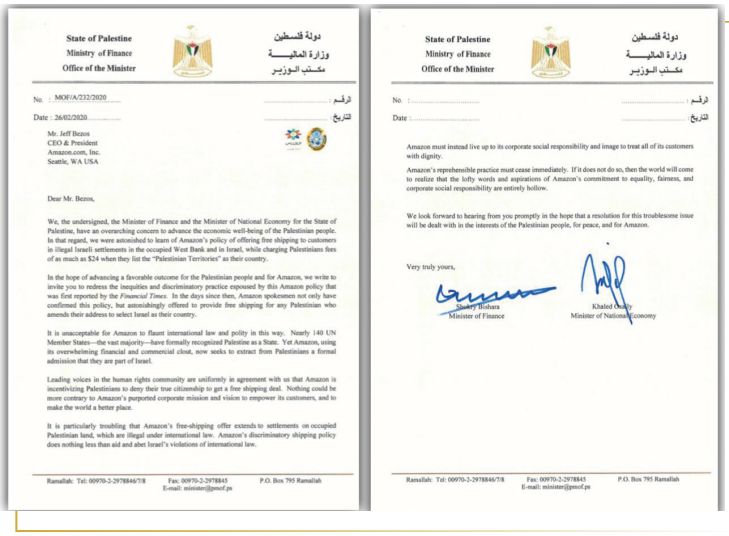

State of Palestine
Ministry of Finance
Office of the Minister

دولة فلسطين
وزارة المالية
مكتب الوزير

No. : MOF/A/232/2020
Date : 26/02/2020

Mr. Jeff Bezos
CEO & President
Amazon.com, Inc.
Seattle, WA USA

Dear Mr. Bezos,

We, the undersigned, the Minister of Finance and the Minister of National Economy for the State of Palestine, have an overarching concern to advance the economic well-being of the Palestinian people. In that regard, we were astonished to learn of Amazon's policy of offering free shipping to customers in illegal Israeli settlements in the occupied West Bank and in Israel, while charging Palestinians fees of as much as $24 when they list the "Palestinian Territories" as their country.

In the hope of advancing a favorable outcome for the Palestinian people and for Amazon, we write to invite you to redress the inequities and discriminatory practice espoused by this Amazon policy that was first reported by the *Financial Times*. In the days since then, Amazon spokesmen not only have confirmed this policy, but astonishingly offered to provide free shipping for any Palestinian who amends their address to select Israel as their country.

It is unacceptable for Amazon to flaunt international law and polity in this way. Nearly 140 UN Member States—the vast majority—have formally recognized Palestine as a State. Yet Amazon, using its overwhelming financial and commercial clout, now seeks to extract from Palestinians a formal admission that they are part of Israel.

Leading voices in the human rights community are uniformly in agreement with us that Amazon is incentivizing Palestinians to deny their true citizenship to get a free shipping deal. Nothing could be more contrary to Amazon's purported corporate mission and vision to empower its customers, and to make the world a better place.

It is particularly troubling that Amazon's free-shipping offer extends to settlements on occupied Palestinian land, which are illegal under international law. Amazon's discriminatory shipping policy does nothing less than aid and abet Israel's violations of international law.

Ramallah: Tel: 00970-2-2978846/7/8 Fax: 00970-2-2978845 P.O. Box 795 Ramallah
E-mail: minister@pmof.ps

State of Palestine
Ministry of Finance
Office of the Minister

دولة فلسطين
وزارة المالية
مكتب الوزير

No. :
Date :

Amazon must instead live up to its corporate social responsibility and image to treat all of its customers with dignity.

Amazon's reprehensible practice must cease immediately. If it does not do so, then the world will come to realize that the lofty words and aspirations of Amazon's commitment to equality, fairness, and corporate social responsibility are entirely hollow.

We look forward to hearing from you promptly in the hope that a resolution for this troublesome issue will be dealt with in the interests of the Palestinian people, for peace, and for Amazon.

Very truly yours,

Minister of Finance

Minister of National Economy

Ramallah: Tel: 00970-2-2978846/7/8 Fax: 00970-2-2978845 P.O. Box 795 Ramallah
E-mail: minister@pmof.ps

- ضبط 29 طن من منتجات وسلع المستوطنات الإسرائيلية بقيمة نصف مليون شيقل عبارة عن كمامات وغرفة نوم وألواح خشبية وبروفيلات حديد ومواد تنظيف، وتقدر قيمة ما تم إتلافه وضبطه منذ إقرار قانون حظر ومكافحة منتجات المستوطنات الإسرائيلية 26 نيسان 2010، نحو 70 مليون شيقل من هذه المنتجات.

- تنفيذ طواقم حماية المستهلك خلال العام الماضي 6056 جولة تفتيشية تمكنت خلالها من زيارة 83647 محلاً تجارياً وجد من بينها 3379 محلاً مخالفاً تم اتخاذ المقتضى القانوني بحقها، و إخطار 1985 تاجراً لتصويبهم وضعهم القانوني، وسحب 898 عينة مخبرية لفحصها والتأكد من سلامتها.
- أحالت الوزارة 452 مخالفاً للنيابة العامة لمكافحة الجرائم الاقتصادية، وأغلقت نحو 207 منشأة تجارية وصناعية مخالفة من بينها تجاوز السقف السعري المحدد خاصة سلعتي الأرز والبيض، والاتجار بمواد تالفة ومنتهية الصلاحية، ومنشات صناعية مخالفة للأنظمة والقوانين المعمول بها وغير مرخصة تقوم بإنتاج المعقمات والكمامات وتستخدم في بيع الأدوات المستعملة القادمة من إسرائيل، وذلك تطبيقاً لقرار وزير الاقتصاد الوطني بشأن منع إدخال المواد المستعملة الإسرائيلية إلى السوق الفلسطيني والتعامل فيها، حرصاً على سلامة المواطنين وحمايتهم.

- عالجت طواقم حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد الوطني أكثر من 2000 شكوى وردت من قبل المواطنين عبر الرقم 129 تركزت اغلبها في ارتفاع أسعار سلعتي الأرز والطحين خاصة مع بداية الجائحة الصحية، ومحاولة استغلال بعض التجار إقبال المواطنين على السلع الأساسية الأمر الذي ساهم في ضبط واستقرار أسعار السلع لافته في الوقت ذاته عن قيام تجار بالإبلاغ عن مواد وسلع منتهية الصلاحية.

- مع بداية الجائحة كثفت وزارة الاقتصاد الوطني من جهودها في الرقابة على السوق لضمان توفر السلع الأساسية في السوق الفلسطيني من جهة وضمان عدم المغالاة في الأسعار من جهة أخرى، حيث تم العمل على الآتي:
- عمل قوائم بالأسعار الاسترشادية للسلع الأكثر وزناً في سلة المستهلك، حيث جرى وضع سقف سعري لهذه السلع ممنوع تجاوزه، مع تشجيع البيع بأقل منه والتنافس في ذلك. تحذر الوزارة التجار من تجاوز السقف السعري المحدد تحت طائلة المحاسبة القانونية واتخاذ أقصى العقوبات في مقدمتها الإغلاق والإحالة للنيابة العامة لمكافحة الجرائم الاقتصادية ووضعه على قائمة السوداء، حيث تم مخالفة آلاف المحلات التجارية، وإحالة المئات من التجار للقضاء.

STATE OF PALESTINE
Ministry of National Economy
Minister's Office

دولة فلسطين
وزارة الإقتصاد الوطني
مكتب الوزير

قرار وزير الاقتصاد الوطني لسنة 2020

بناء على مقتضيات المصلحة العامة وبناء على الصلاحيات المخولة لنا قانونا بتحديد السقف السعري الاسترشادي المبين في الجدول أدناه كحد أعلى ليتم التنافس دونه، فقد قررنا ما يلي:

قائمة الاسعار الاسترشادية للمواد الاساسية

الرقم	نوع السلعة	الصنف	الوحدة	السقف السعري للمستهلك (شيكل)
.1	الطحين		1 كغم	3.5
			50 كغم	110
			30 كغم – حيفا	65
			30 كغم - يافا	60
			25 كغم – المستورد	44
.2	الخبز		1 كغم	4
.3	الأرز	أرز شقحة وخصاب حبة قصيرة	25 كغم	135
		أرز حبة قصيرة اصناف أخرى	25 كغم	130
.4	اللحوم	لحم عجل طازج	1 كغم	50
		لحم عجل مجمد	1 كغم	22
		لحم خروف طازج	1 كغم	70
		لحم دجاج	1 كغم	15
.5	السكر		10 كغم	28
.6	زيت نباتي	زيت ذرة الصافي	5 لتر	33
		زيت ذرة أصناف اخرى	5 لتر	28
		زيت دوار الشمس	5 لتر	25
.7	بيض المائدة		1 كغ و900 غم	17
			2 كغ و 200 غم	18

للإبلاغ عن أي مخالفات، الاتصال عبر الرقم المباشر 129 أو هواتف مندوبي حماية المستهلك في جميع المحافظات، أو عبر صفحة الوزارة الرسمية على الفيسبوك http://www.facebook.com/MNEPalestine

خالد عسيلي
وزير الاقتصاد الوطني

Tel: +970-2-2981213, Fax: +970-2-2987640, P.O.Box: 1629 Palestine
Email: minister.office@met.gov.ps, www.mne.gov.ps

- تشجيع التجار على توفير مخزون من السلع وخاصة الأساسية وتذليل العقبات التي تعترضهم وخصوصاً في مجال الاستيراد.
- نشر الوعي حول ثقافة ترشيد الاستهلاك وعدم التهافت على تخزين السلع وإرباك الأسواق، الاستهلاك وفق الاحتياج، ترشيد الاستهلاك خلال الأزمة.
- رصد المخزون من السلع الاستهلاكية الأساسية كالأرز، القمح والطحين، الزيوت، السكر، واللحوم، والتأكد أنها تكفي لعدة أشهر ولا يوجد أي نقص فيها.

عدد المحلات التي تم زيارتها من قبل إدارة حماية المستهلك خلال عام 2020 حسب الشهر

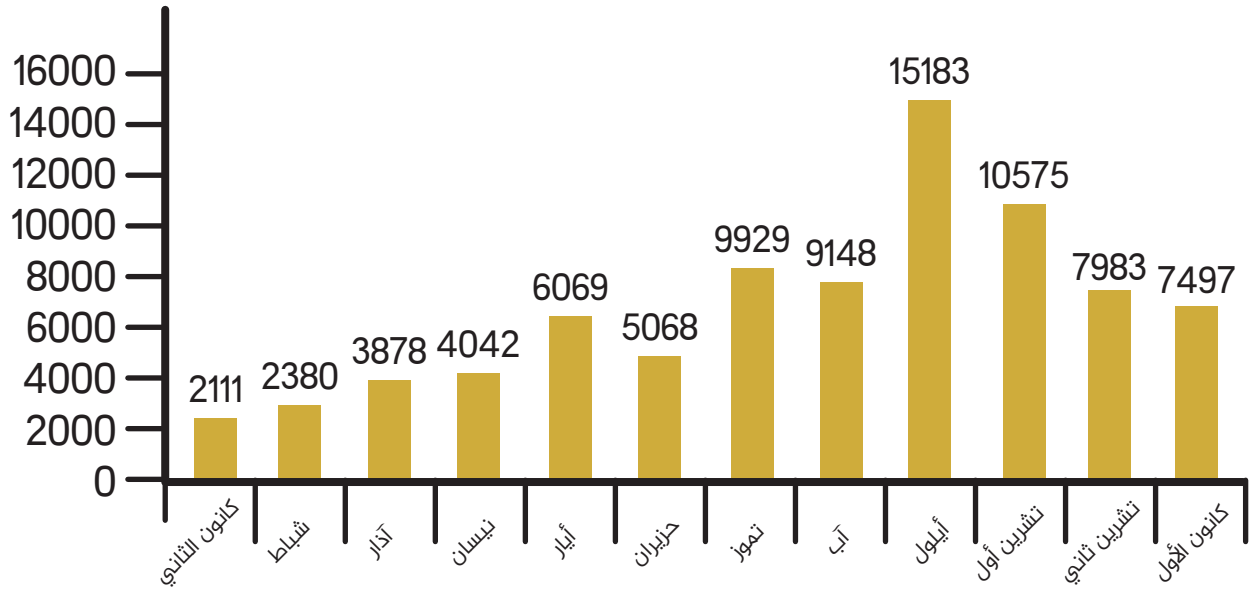

تنظيم سوق المعادن الثمينة

- دمغت مديرية المعادن الثمينة في وزارة الاقتصاد الوطني، خلال العام الماضي، نحو 5 طن ذهب بقيمة 5 مليون شيقل تقريباً جراء عملية دمغ المصوغات الذهبية والتي تحمل الدمغة الفلسطينية "قبة الصخرة".

- سجل مؤشر دمغ المعادن الثمينة خلال العام الماضي تراجعاً بنسبة ٪42، وانخفضت الإيرادات المحصلة من دمغ المصوغات الذهبية بنسبة ٪52 مقارنة مع العام 2019 والتي دمغ فيها 8.7 طن من الذهب بقيمة إجمالية بلغت 10.8 مليون شيقل.
- سجل مؤشر دمغ المعادن الثمينة في الفترة الممتدة من(آذار– تموز) تراجعاً كبير في كمية دمغ المصوغات الذهبية بنسبة ٪64، وفي الإيرادات بنسبة ٪70، حيث تم دمغ 1.53 طنا من المصوغات الذهبية بقيمة اجمالية بلغت 1.59 مليون شيقل، ومقارنة مع ذات الفترة من العام 2019 دمغ فيها 4.2 أطنان من المصوغات الذهبية بقيمة إجمالية بلغت 5.3مليون شيقل.

- تدمغ مديرية المعادن الثمينة سنويًا نحو 10 أطنان من المصوغات الذهبية، والتي تحمل الدمغة الفلسطينية (قبة الصخرة)، في حين تقدر كمية الذهب الموجودة في فلسطين بنحو 100 طن كما يعمل في صناعة وبيع المعادن الثمينة نحو 700 مصنع وورشة ومحل، تشغل 3 آلاف صانع وتاجر تخضع لمراقبة طواقم الرقابة والتفتيش في مديرية المعادن الثمينة.
- أصدرت المديرية العامة للمعادن الثمينة 33 رخصة خلال العام 2020، كما نفذت ما يقارب من 268 جولة تفتيشية لمحلات ومصانع الذهب، حيث تمت زيارة 956 محلاً تجارياً، 108 مصنعاً.

كميات الذهب المدموغة خلال عام 2020 حسب الشهر

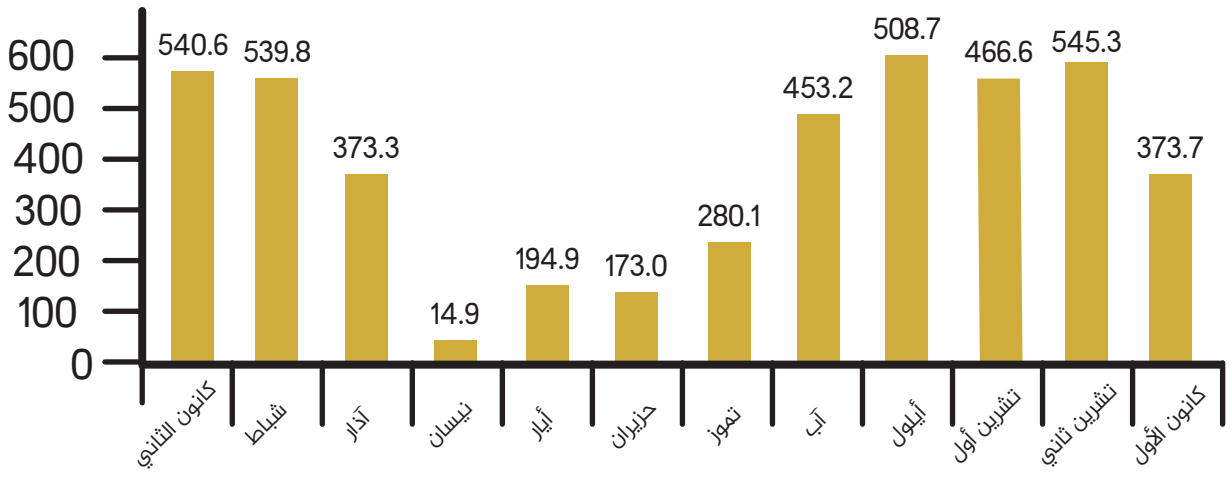

التمكين الاقتصادي للمرأة، ودعم ريادة الإعمال

- إطلاق مبادرة صندوق التضامن لدعم المشاريع النسوية خلال فترة الجائحة، من اجل تعزيز صمود تلك المشاريع، من خلال تزويدهن بالمواد الأولية لاستمرار بقاء مشاريعهن وتحقيق الدخل لصاحبات المشاريع من جهة، ومن جهة أخرى شراء منتجاتهن المتكدسة وتسويقها وحمايتها من التلف.

- عقد ورشة عمل توعوية عبر تطبيق زووم، وذلك ضمن سلسلة من ورشات التوعية للنساء في مختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك لتعريفهن بأهمية تنظيم عملهن، وكيفية الاستفادة من الخدمات المقدمة من قبل الوزارة، فيما يتعلق بالسجل التجاري والعلامات التجارية، بالإضافة إلى الخدمات التي تقدمها الإدارة العامة لحماية المستهلك حول صحة وسلامة المنتجات، وايضا الاستفادة من المشاريع والمنح والبرنامج الموجهة للوزارة.
- تنظيم حفل لتكريم النساء المتعافيات من سرطان الثدي وصاحبات مشاريع ريادية صغيرة وصغيرة جدا، وذلك ضمن فعاليات اليوم الوطني للمرأة الفلسطينية، وذلك لتعزيز دورهن ومشاركتهن في الحياة الاقتصادية.

- استمرار العمل على تنفيذ عدد من مشاريع التمكين الاقتصادي للمرأة في الوزارة بتمويل من الحكومة الكندية بقيمة 38 مليون دولار كندي، لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، وفي ظل الجائحة تم الاستجابة لكافة المتغيرات التي ظهرت بسببها. وهم على النحو التالي:

- مشروع توليد فرص الإيرادات للنساء والشباب (GROW)، أطلق برنامج للمنح الدراسية في التخصصات التقنية والمهنية، بالإضافة إلى إنشاء صندوق لدعم وتمكين النساء بقيمة 50 إلف دولار، بهدف خلق فرص تشغيل للنساء المهمشة.

- مشروع الرياديون من النساء والشباب (OBADER).
- مشروع تمكين الشابات الرياديات في القطاع الزراعي ((THE SUCCEED، حيث يوفر المشروع منح كتمويل أولي لتأسيس مشاريع ريادية جديدة وتطوير مشاريع قائمة.
- مشروع استخدام التكنولوجيا لتسخير الإمكانيات غير المستغلة لدى النساء والشباب ((TECH UP.

السياسات والتخطيط والإحصاء

- تحديث الإستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني 2023-2021، وذلك بناءاً على رؤية الحكومة الثامنة عشر، وخصوصاً العناقيد الصناعية والانفكاك الاقتصادي.

- إعداد 12 تقرير إحصائي شهري حول عمل وزارة الاقتصاد الوطني، إضافة للتقرير الإحصائي السنوي.
- قيادة الفريق الوطني الخاص بالهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة " البنية التحتية للابتكار والتحديث الصناعي"، حيث تم إعداد التقرير الخاص بهذا الهدف لمجلس الوزراء، إضافة للمشاركة في إعداد تقرير الهدف الثامن " النمو الاقتصادي والعمل".
- بادرت الوزارة بتنفيذ مسح ميداني شمل 2600 منشأة، لتقييم أثر جائحة كوفيد19- على المنشآت الاقتصادية بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- خلال جائحة كورونا تم العمل على حصر الخسائر الاقتصادية، تم إعداد دراسة حول تداعيات الفيروس على الاقتصاد الفلسطيني والتدخلات المطلوبة بشكل عاجل سواء على المستوى التقني أو المالي المطلوب لإنعاش القطاعات المتضررة.
- بادرت الوزارة بتنفيذ مسح ميداني شمل 2600 منشأة، لتقييم أثر جائحة كوفيد19- على المنشآت الاقتصادية بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وبدعم من البنك الدولي.

أبرز الخدمات التي قدمتها وزارة الاقتصاد الوطني خلال عام 2020

الخدمة	العدد\ القيمة
تسجيل الشركات والسجل التجاري:	
عدد الشركات الجديدة المسجلة	1921
قيمة رأسمال الشركات الجديدة المسجلة (بالمليون دولار)	334.7
عدد التجار الجدد المسجلين في السجل التجاري	2284
ترخيص المصانع والمحاجر:	
عدد المصانع الجديدة المرخصة	90
قيمة رأسمال المصانع الجديدة المرخصة(بالمليون دولار)	83.0
عدد رخص المحاجر الجديدة والمجددة	30
التجارة:	
عدد بطاقة التعامل بالتجارة الخارجية الجديدة	430
عدد شهادات المنشأ	3125
قيمة شهادات المنشأ (بالمليون دولار)	105.2
عدد رخص الاستيراد	18672
قيمة رخص الاستيراد(بالمليون دولار)	2311.9
المعادن الثمينة:	
كمية الذهب المدموغ(كغم)	4467.165
مجموع الرسوم المتحصلة من دمغ الذهب(١٠٠٠شيكل)	4000.5
عدد الرخص الصادرة من مديرية المعادن الثمينة	30
حماية المستهلك وتنظيم السوق:	
عدد الجولات التفتيشية من قبل حماية المستهلك	6066
عدد الحملات المزاره من قبل حماية المستهلك	83845
عدد الحملات المخالفة	3311
قيمة السلع المصادرة من منتجات المستوطنات الإسرائيلية(١٠٠٠)	505.4
الملكية الفكرية:	
عدد العلامات التجارية المودعة	2097
عدد العلامات التجارية المسجلة	1833

أبرز المشاريع التطويرية
لوزارة الاقتصاد الوطني 2020

اسم المشروع	قيمة المشروع	تمويل	المبلغ المخصص لعام 2020	مبلغ الصرف الفعلي لعام2020	مدة المشروع
مشروعGROW	9,000,000 دولار كندي	حكومة كندا	2,250,000 دولار كندي	2,130,000 دولار كندي	5 سنوات
مشروع أبار	10,000,000 دولار كندي	حكومة كندا	2,500,000 دولار كندي	2,600,000 دولار كندي	5 سنوات
مشروع نجاحها	8,000,000 دولار كندي	حكومة كندا	2,000,000 دولار كندي	1,932,000 دولار كندي	5 سنوات
مشروع THCH-UP	10,000,000 دولار كندي	حكومة كندا	2,000,000 دولار كندي	1,900,000 دولار كندي	6 سنوات
مشرو تعزيز تمكين المرأة من أجل تنمية صناعية شاملة والمستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	مليون دولار	الحكومة الايطالية	250 الف دولار	200 الف دولار	2 سنة
مشروع التطوير الابتكار للقطاع الخاص(IPSD)	13,000,000 دولار	البنك الدولي	1,900,000 دولار	1,600,000 دولار	5 سنوات
مشروع التطوير الصناعي	3.5 مليون دولار	اليابان	437.5 الف دولار	450 الف دولار	4 سنوات
مشروع تحديث الصناعة الفلسطينيةpump	5 مليون يورو	الحكومة الفرنسية	500 الف مليون يورو	100 الف مليون يورو	5 سنوات
مشروع دعم البنية التحتية	1.5 مليون يورو	الحكومة الالمانية	150 الف يورو	100 الف يورو	5 سنوات

أبرز المشاريع التطويرية
لوزارة الاقتصاد الوطني 2020

مشروع دعم البنية التحتية للجودة	1.5 مليون يورو	الحكومة الالمانية	150 الف يورو	100 الف يورو	5 سنوات
مشرو تطوير القطاع الخاص	300 الف يورو	حكومة الالمانية	75 الف يورو	70 الف يورو	4 سنوات
برنامج المنحة الفرنسية	20 مليون يورو	حكومة فرنسا	2 مليون يورو	2 مليون يورو	10 سنوات
سويتش ميد	300 الف دولار	الاتحاد الاوروبي	75 الف دولار	50 الف دولار	3 سنوات
برنامج مستدامة	6 مليون يورو	الاتحاد الاوروبي	200 الف يورو	200 الف يورو	3 سنوات
مشروع تمكين المرأة اقتصاديا	4 مليون يورو	الحكومة الايطالية	مليون يورو	800 الف يورو	3 سنة
مشروع خيطان	400 الف يورو	اليابان	400 الف يورو	400 الف يورو	سنة
رفع مستوى المرافق والخدمات	900,00 الف شيكل	وزارة المالية	900,00 الف شيكل	40000 الف دولار	3 سنوات
تعزيز دور النوع الاجتماعي في الاقتصاد الوطني	50,000 شيكل	وزارة المالية	50000 شيكل	5000 دولار	3 سنوات
تجهيز مختبرات الذهب	400,000 شيكل	وزارة المالية	400,000 شيكل	255000 شيكل	3 سنوات

رام اللَّه – مجمع الدوائر الحكومية
هاتف + ٩٧٠ ٢ ٢٩٧٧٠١٠
فاكس +٩٧٠ ٢ ٢٩٨١٢٠٧ /٨
ص ب ١٦٢٩
الموقع الالكتروني www.mne.gov.ps
البريد الالكتروني info@met.gov.ps
الفيسبوك www.facebook.com /MNEPalestine

وزارة الاقتصاد الوطني

2020